

الإشكالات القلقة لعلاقة الثقافة السياسية والعولمة
The Anxious Problems of the Relationship of Political Culture and
Globalization



تاريخ الاستلام: 2023/01/18 تاريخ القبول: 2024/01/31 تاريخ النشر: 2024/02/01

أ. شهرزاد حمدي *

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)

مخبر المجتمع الجزائري المعاصر

Email : ch.hamdi@univ-setif2.dz

الملخص:

لقد أحدثت العولمة تغيّرات جذرية مسّت جميع نواحي الحياة، وذلك بفضل الأدوات التي ساهمت في تشكيلها، بالتحديد أدوات الاتصال والرقمنة. لتمتد وتشمل عدّة مجالات، منها: الاقتصادي، السياسي والثقافي، من خلال جملة من القيم، دفعت بها لتتصدّر قائمة الثقافات المطلوبة والمهيمنة. ومن أهم المجالات التي دخلت العولمة غمارها، وأثّرت فيها بثقافتها، نجد المجال السياسي وأنشطته ونظامه، لثُكُون علاقة وطيدة مع ما يُصطلح عليه بالثقافة السياسية، كدلالة على تدخّل الثقافة والسياسة وأن الحياة السياسية موصولة بالمواقف الثقافية سواء كانت محلية أم دولية من ثقافة العولمة. تحديف ورقننا البحثية إلى إبراز الإشكالات القلقة التي تطرحها علاقة الثقافة السياسية والعولمة. أمّا بالنسبة للنتائج التي توصلنا إليها، فهي: العلاقة القويّة بين الثقافة السياسية والعولمة، قلّق الإشكالات التي يتفكّر فيها العقل الفلسفي في سياقها، والحلّ الديمقراطي في بناء ثقافة سياسية عربية حقيقية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، العولمة، إشكالات قلقة، الهوية، الديمقراطية.

Abstract:

Globalization has brought about cautious changes affecting all aspects of life. This is thanks to the tools that contributed to its formation, namely the tools of communication and digitization. To extend and include several fields, including: economic, political and cultural, through a set of values, which pushed it to the top of the list of required and dominant cultures. Among the most important areas in which globalization entered its depths and affected its culture, we find the political field, its activities and its system, to form a close relationship with what is termed political culture, as an indication of the overlap of culture and politics and that political life is linked to cultural attitudes, whether local or international, form the culture of globalization. As for the results we reached, they are: the strong relationship between political culture and globalization, the concern of the problems that the philosophical mind reflects on in their context, and the democratic solution in building a true Arab political culture.

Keywords: Political culture, Globalization, Anxious problems, Identity, Democracy.

المقدمة

نعيش اليوم عصرًا مُتميزًا في السرعة والتحول، ونقله فارقة في أدوات الاتصال، وعالمًا رقميًا اقتصد في تكلفة الوقت والجهد، تجاوز منطق الحدود والفواصل، وفرض وجود حلقة ثقافية حرارية منسوجة بعديد الثقافات. فالعصر الحالي هو عصر التحرر من الرقعات الجغرافية الضيقة نحو الانخراط في فضاء رحب يضم القارات الخمس بمجموع حملاتها المادية والمعنوية. ولقد تشكل هذا الواقع الجديد بفعل انبثاق ظاهرة سرعان ما أصبحت نمطًا من الحياة، جاءت على خلفية التطورات الكمية والنوعية في مجال التقنيات، وهي العولمة Globalization كملمح جوهري للألفية الجديدة، وإن ينحى البعض منحنى القول بوجودها الدؤوب عبر مدار التاريخ الإنساني المعهود بالانفتاحات والتنافسات. يشهد العصر الراهن الذي نحياه على تغيرات جذرية أحدثتها العولمة، وتقف الاصطلاحات الإجرائية الحاملة لروحها موقفًا تأكيدياً، كالحديث عن العولمة الاقتصادية Economic globalization، العولمة الثقافية Cultural globalization، العولمة السياسية Political globalization، وغيرها من صيغ الخلول العولمي في حياتنا. ومن أهم تدخلات العولمة اللامرئية لكنها فاعلة، هو تدخلها في حقل السياسة وتحديد النشاط السياسي، وذلك بواسطة جملة من القيم، الأفكار، المواقف والرؤى التي تُشكل بها ثقافة سياسية Political culture تتبناها الشعوب في علاقتها مع النظام. فالنقطة المفصلية التي سلّطت عليها الضوء وبعمق الثقافة السياسية كمفهوم يحظى باهتمام حالي نظراً لوقوعه المباشر بين ضفتي الثقافة والسياسة، هي توجيه النظر والفحص والدراسة نحو خارج المؤسسات بما تتأثر به من عوامل ومؤثرات، فالبحث ليس مُقتصرًا على الرؤية الضيقة داخل المؤسسة وتنظيمها المادي، بل يتعدى ذلك إلى النظر العابر لها والخارج عنها، ومن خارج الدولة ذاتها،

وأبرز هذه العوامل هي الثقافة كحضور قوي وأوسع من الحضور الإيديولوجي وإن كان لا ينفصل عنه بل يتأثر به، بالتالي تجمع العولمة علاقة وطيدة بالثقافة السياسية، الجسر الممدود بين الشعب والنظام، لتتجلى الملامح الكبرى في قيم ثقافية ومعايير سلوكية يطرحها العصر العولمي، يُعبّر من خلالها الأفراد عن توجهاتهم ونزعاتهم، لتكون لها القيادة في دعم نظام مُعيّن أو معارضته. "إذ كل نظام سياسي بدا مُرتبطاً بنسق قيم وتمثّلات؛ أيّ بثقافة مميّزة لمجتمع مُعين. في هذا المستوى الأول من التفكير يكون مفهوم الثقافة السياسية، وثيق الصلة بما كان يُسمّى سابقاً الطابع القومي" (كوش، 2007، ص 174)؛ بمعنى أنه لا توجد ثقافة سياسية ثابتة وجوهرانية، إنما لكل مجتمع منظومة ثقافية على علاقة بالنظام السياسي القائم، وهو قريب في مُستوى أول من الصيغة القومية التي تتفرّد بلغة وقيم وتاريخ ودين وثقافة خاصّة، وبهذا فإن الثقافة السياسية محطة هامّة في حياة تكوين المجتمع والنظام. ولكن في الجهة المقابلة تطرح هذه القضية المتمثلة في تشكيل العولمة بما فجّرت من طاقات اتصالية رقمية مُستحدثة للثقافة السياسية، عدّة مسائل وإشكالات عامّة وخاصّة، ميزتها أنها قلقّة، مثلما أكّد على ذلك الاشتغال الفلسفي، كتلك التي تنبثق عند إسقاط هذه العلاقة على خصوصية العالم العربي المترنّح في حياته السياسية. وعليه، ننطلق بدورنا من إشكالية جوهرية، تتعيّن في: كيف أشكل العقل الفلسفي علاقة الثقافة السياسية والعولمة؟ وفيّمْ تمثّلت تلك الأشكلة وماهي مُبرّرات توصيفها بالقلقّة؟

وتتمثّل فرضيات هذا البحث في: دور العولمة وأدوات الاتصال الجديدة في خلق ثقافة سياسية على مقاسها، تمكينها بأثرها في تشكيل الثقافة السياسية المواطن من الانخراط في النشاط السياسي، تعارض قيمها وقيم الأفراد المختلفة عبر العالم، واتّصاف الإشكالات بينها وبين الثقافة السياسية بالقلقّة. ونهدف من خلال اختيار العناية

البحثية بهذا الموضوع، إلى إيضاح العلاقة القوية بين الثقافة السياسية والعولمة من ناحية التأثير والتأثر، إضافة إلى تعيين أهم الإشكالات المتمخضة عن هذه العلاقة وتقديم تفسيرات بمثابة مُبررات لوصفها بالقلقة. وحديثاً عن المنهج المعتمد، فلقد اهتمدنا إلى تفعيل المنهج التحليلي في تحليل الأفكار المقدمة، واستخراج الدلالات والمعاني؛ وذلك بتقسيم الكليات وتشريح الجزئيات، إضافة إلى المنهج النقدي في تقديم قراءات نقدية تقييمية للثقافة السياسية المعولمة، والواقع السياسي العربي، والمنهج التأويلي في محاولة تأويل وفهم النصوص المنوطة بالبحث.

2. على سيرة المفهوم

إنّ المشتغل بالفلسفة على وعي نوعي بأهمية طرق المفهوم وضبط دلالاته، نظراً لقيمتها الفارقة في مواصلة التعاطي التحليلي والنقدي مع الأفكار، ولأجل ضمانة عدم الوقوع في الخلط جرّاء انفلات مفهوم ما من قبضة التحديد.

1.2 مفهوم العولمة:

من المفاهيم التي سرعان ما تصدّرت قائمة البحوث والنقاشات، واحتلت موقعاً مهماً في عالم الفكر والثقافة والفلسفة، يُحدّثنا الراهن عن مفهوم العولمة. فبعد التحوّلات الحاسمة التي شهدتها العالم خلال الألفية الجديدة، وتغيّر نمط العلاقات والتبادلات بمختلف صيغها، تكتفّ الاهتمام بالعولمة كحياة جديدة فرضت منطقتها على جميع نقاط الوجود الإنساني. ويثار السّجال كما أوضحت الجدلية الفلسفية، حول مدارين نوعيين من التحليل والنقد، يتحدّد الأول في التأصيل التاريخي للعولمة بين أن تكون وليدة الجِدّة الزمانية والمكانية بأدواتها المستحدثة، أو أنها لصيقة بالإنسان منذ البدء، وأمّا الثاني فيتعيّن في المرامي الحقيقية لها وأهدافها المنشودة، بين أن تكون خادمة

للإنسانية في إنسانيتها أو أنها تحت سلطة مركزية تجعلها دائماً على نَظْمٍ مع ما يُسمّى بالأمركة.

أ. نقاش التأصيل التاريخي

يذهب بعض الباحثين إلى اعتبار العولمة وجود قديم، فهي "ليست بالأمر الطارئ، إنها ليست بالجديد الذي أوجدته ثورة الاتصالات، ولا رحابة رأس المال، ولا مُنظمة التجارة العالمية واكتساح الأسواق. العولمة هنا شدّ حبال بين حضارات، واكتشاف حضارات لأخرى، أو ذهاب حضارة لأخرى ومحاولة توطين نفسها في البلد الذي تذهب إليه". (ليكلرك، 2004، ص 15). بهذه الكيفية، هي ليست ظاهرة عصرية، بل ظاهرة موجودة منذ الأزمان السابقة مُتأصلة فيها، لا علاقة لانبثاقها بالثورة الهائلة في الاتصال ولا في الاقتصاد، إنها شكل من أشكال العلاقات الإنسانية الحضارية، بالضبط هي فعل حضاري تمت المواظبة عليه، عن طريق انفتاح الحضارات على بعضها البعض، وتجاوز الحدود الجغرافية من أجل الاستيطان والتعمير في المستوطن فيه. وبخلاف هذه الرؤية، نُزاجنا رؤية ثانية صّديدة، تنتصر لأطروحة حداثة مفهوم العولمة، فبحسبها تتفق أغلب المواقف في هذا الشأن على أنها تتشكل بفعل التغيّر التكنولوجي. "تمثّل زيادة الاتصال الخيط الذي يربط حلقات وحوارات العولمة كافة. يُشكّل انتعاش تكنولوجيات المعلومات والاتصال جزءاً من البنية التحتية للعولمة، في المال وانتقال رؤوس الأموال والنشاط التجاري الموجه للتصدير، والاتصال العابر للحدود القومية والهجرة والسفر وتفاعلات المجتمع المدني". (بيترس، 2015، ص 25). فالعولمة بموجب هذه المعطيات هي حصيلة التغيّرات التكنولوجية والثورات الحاصلة في مجال الاتصال والمعلومات، التي تمثّل عَصَب اللقاءات الحوارية لعلاقاتها، وهي جزء رئيسي من قاعدتها، ومظاهر العولمة شاملة، فهي لا تختصّ بقطاع مُعيّن، إنما

اكتسحت الاقتصاد والاتصال والثقافة والمجتمع وغيرها، بالتالي فهي ظاهرة جديدة تَشَكَّل معها عالم جديد، يتَّسم بالسرعة والتحوُّل وانبثاق إمكانات هائلة في الاتصال والتبادل والمشاركة. ومحاولة لإدراج حلٍّ وسطي يقترب من حَسَم الجدل، يُمكن القول أن العولمة كاصطلاح بما يُعرف حاليًا هي نتاج ثورات تكنولوجية واتصالية مُعاصرة، بِخاصَّة أنها حملت معها ولازالت تَحْمِل في انتظار حُمولات أكثر تطوُّرًا كلَّ ما يُشير إلى الحركة السريعة المذهلة والمعقَّدة، وتغيَّر نمط العلاقات وزوال الحواجز المختلفة بما يصنع بشرية عالمية الفعل وردود الفعل، لكن هذه الروح التشاركية المفتوحة بصرف النظر عن نمطيتها الجديدة هي قديمة ترافقت والدرب الإنساني الدؤوب في شقِّ السُكون وبعث الحركة. وتستمر العولمة في إثارة النقاش، لتدفعه إلى إلقاء الضوء على حقيقتها ومساعيها.

ب. نقاش إرادة العولمة

اختلف الفلاسفة والمفكِّرون بِخصوص إيجابية العولمة من سلبيتها، والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، فهناك من رَحَّب بها بوصفها المحض الدائم للإنسانية في عالميتها بما يحفظ حُصوصيتها، وهناك من صرَّح بعلانية أنها طريق مُعبَّد لبسط النموذج الغربي وتذويب المختلف. أمَّا الرأي الأول فنجد له مِثالاً مع الفيلسوف والأنثروبولوجي البنيوي الفرنسي "كلود ليفي ستراوس" (1908_2009م)، الذي اعتبر أن العولمة عملية لم تكتمل ولم تهدد بعد، تؤدِّي إمكاناتها في مجال الاتصال وتمديد تفاعل الثقافات، إلى تحذير ونشر جُملة من القيم الرئيسية الكبرى المشتركة بين كل الثقافات دون حصر (قيم مُتعدِّدة؛ خلقية وسلوكية وجمالية وعقلية أو ذهنية منهجية ومعرفية)، ممَّا يدفع التطوُّر التلقائي التاريخي نحو خلق توحيد ثقافي إيجابي للبشرية جمعاء، بما يحفظ حُصوصية الثقافات في مناخ تفاعلي إيجابي يتخلَّص

من تبعات التاريخ السيئة كالتعصّب واحتقار الثقافات الأخرى (الجزيري، 1999، ص 154_155). يُسجّل إذن "ستراوس" موقفًا إيجابيًا مُتفائلًا بالعملة، فهي على حدّ توصيفه قيد التشكّل، تمنح مقدراتها الاتّصالية المساحة الكافية لتفاعل الثقافات وترسيخ مجموعة من القيم الأساسية المشتركة بين جميع الثقافات دون تمييز، الأمر الذي يستبعد تلقائيًا المظاهر التاريخية السلبية كالكرهية ونبذ الآخر، ليخلق مُشترك ثقافي لا تنسلخ فيه الهويّات ولا تضطر للتنازل عن ثقافتها. على النقيض من هذا الرأي، نصطدم بآخر نفهم منه مُباشرة أن هدف العملة هو التغريب والتنميط والهيمنة، وهو رأي فيلسوف الحضارة الأمريكي "صامويل هنتنغتون" Samuel huntington (1927_2008م) ففي نهاية القرن العشرين، يُساعد مفهوم الحضارة العالمية / العولمية على تبرير بسط السيطرة الثقافية الغربية على المجتمعات الأخرى وحاجة تلك المجتمعات إلى تقليد الممارسات والمؤسسات الغربية. العالمية هي إيديولوجيا الغرب لمواجهة الثقافات غير الغربية (Huntington, 1996, p. 66) . يستخدم "هنتنغتون" لفظة العالمية وهو يقصد بها العولمة، ليُعلن عن حقيقتها بشكل واضح كسبيل تُراهن عليه الثقافة الغربية لتمديد هيمنتها، وتبرير ذلك؛ فحينما تنبسط وتنتشر تتبدّى وكأنّها النموذج الثقافي المثالي الذي ينبغي مُحاكاته، فتجد الثقافات الأخرى نفسها في حاجة إلى اقتفاء أثرها. العملة في منظوره هي إيديولوجيا لصدّ الثقافات غير الغربية ومواجهتها، فهي المنع والقمع والطمس، من أجل التزعم وإحكام القبضة. ونجد مُرادف هذا التصريح بأنّها أدلجة ومَسعاها ليس احتضان الثقافات بقدر ماهو تضيقها ومُحاصرتها لإفساح المجال للثقافة المهيمنة، ولو أن المنطلقات والأهداف تختلف، في قوله المفكّر المغربي "محمد عابد الجابري" Mohammed abed al jabri (1935_2010م)، أن "العملة هي مابعد الاستعمار باعتبار أن الـ "ما بعد"

في مثل هذه التعابير لا يعني القطيعة مع الـ "ما قبل"، بل يعني الاستمرار فيه بصورة جديدة كما نقول "مابعد الحداثة" (...). وهناك من الكتاب من يُقرن بينها وبين "الأمركة"؛ أيّ نشر وتعميم الطابع الأمريكي" (الجابري، 1997، ص 135_137). فهي استمرار للاستعمار، وتحوّل في أدواته، فإن كان عهده الكلاسيكي قد استخدم المباشر منه والأسلحة والإعلان العلني، فإن العولمة تُدشّن له عصر جديد، بتوغّل غير مُباشر وبيّعلان سرّي مُضمر بينها وبين شركائها، أمّا أمام الجمهور والبقاع الخارجة عن حدود البقاع المخطّطة والمنقّدة فإنها تنشر شعارات الاحتواء والاستثمار في تثنمين الاختلاف بينما الحقيقة بحسب هؤلاء يتعيّن في الاستثمار في الاستدمار بالاستعمار. واقتران العولمة بلفظة الأمركة، أبلغ صورة على حقيقة كونها تخدم الطابع الأمريكي فقط وتجتهد في بسطه. لكن مع مُستجدات الواقع وأزماته والتغيرات التي طرأت ومن المنتظر أن تحلّ، والقصد طبعاً واقع أزمة فيروس كورونا، الوباء الذي فتح النقاش من عدّة زوايا، واستشرّف المستقبل في أبعاده المختلفة، أبرزها السياسي، الاقتصادي والثقافي، وأبان عن بروز أقطاب جديدة تُنافس أمريكا، على وجه الخصوص الصين وروسيا، فهل نتجّه نحو تغيير عولمي من طابع أمريكي إلى آخر شرقي؟ أم أن القوى هذه ستتحالف وتُصبح العولمة أكثر قوة وأكثر هيمنة وقُدرة على الإمساك؟ وبصرف سعي النظر عن الكشف عن هويّة نموذج العولمة، فإن المتضرّر هي الثقافات غير الغربية وغير الشرقية، كتلك التي تمثّل قارة إفريقيا أو أمريكا اللاتينية. وبالعُموم، لا يُمكن نُكران المظاهر الإيجابية للعولمة والخدمات النوعية التي قدّمتها تيسيراً وتحسيناً للحياة البشرية، ولا يُمكن أيضاً الجُحود بولائها للثقافة الغربية الأمريكية، ومُجريات الواقع الحيّ تدعم هذا الاعتراف. أمّا المفهوم الثاني فيتشكّل من علاقة الثقافة بالسياسة، والتفاعل الثقافي السياسي.

2.2 مفهوم الثقافة السياسية

يعود مُصطلح الثقافة السياسية في أصوله إلى القرن التاسع عشر مع ما قدّمته العلوم الاجتماعية الأوروبية من تصوّرات عن وظيفة القيم ودورها في الفعل الاجتماعي، مثل: جهود "سان سيمون" **simon Saint (1760-1825م)**، "أوغست كونت" **Auguste comte (1798-1857م)** وإميل دوركايم **Emile durkheim (1858-1917م)**. ويعتبر عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" **Max weber (1864-1920م)** المنظّر الأكثر أهمية في سياق تطوّر هذا المفهوم؛ إذ كشف في كتابه: "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" **The protestant ethic and the spirit of capitalism**، عن إسهام القيم الدينية في تطوّر مجتمعات سيّراً نحو الرأسمالية. غير أن المفهوم لم يحظ بصياغة نظرية إلّا في ستينيات القرن العشرين، تحديداً في العلوم السياسية الأمريكية، بالضبط داخل ميدان السياسة المقارنة. والفضاء المكاني والزمني مُهمّان، فهو لم يكن مجرد تمديد الاهتمام بالدراسة من داخل المؤسسات إلى خارجها وما يتّصل ببيئتها من عوامل مؤثّرة، وتتصدّر الثقافة والقيم هذه العوامل. ويرتبط هذا التطوّر أيضاً بالمدرسة السلوكية الأمريكية، التي دعت إلى إعطاء أهمية للسلوك الإنساني والاجتماعي، الذي تحدّده منظومة من القيم والرؤى والأفكار **Worldviews**. لكن من جهة ثانية، عبّرت عن منهجية مواجهة للمنهجية المادية الاقتصادية الماركسية، في صيغتها السوفياتية التي همّشت القيم والثقافة (العربي، 2023، ص 1). فالثقافة السياسية كأيّ مفهوم لها أصول وبوادر أولى، تشكّلت منذ القرن التاسع عشر إلى أواسط القرن العشرين ك لحظة تأسيسية فعلية، والمتفق عليه طوال هذه المسيرة أن جوهر السيرة هي أنّها تتركّز على إيلاء أهمية لدور القيم والثقافة في النشاط السياسي، وأن دراسة المؤسسات لا يقتصر على جانبها الداخلي، بل تُدرس بموجب علاقتها

بالعوامل الخارجة عنها، أهمّها منظومة القيم والثقافة. ويُذكر دائماً في هذا المنحى، الجُهد التأسيسي لمفهوم الثقافة السياسية، وهو كتاب عالمي السياسة الأمريكيين "غابرييل أالموند" **Gabriel almond** (1911_2002م)، و"سيدني فيربا" **Sidney verba** (1932_2019م) المعنون ب: "الثقافة المدنية: المواقف السياسية والديمقراطية في خمس أمم" *The civic culture: political attitudes and democracy in five nations*، عرّفًا فيه الثقافة السياسية، كونها مُصطلح يُشير إلى التوجّهات السياسية على وجه التحديد تُجّاه النظام السياسي بأجزائه المختلفة، والمواقف إزاء دور الذات في العالم. نتحدث عن ثقافة سياسية مثلما نتحدث عن ثقافة اقتصادية أو ثقافة دينية، إنّها مجموعة من التوجّهات نحو مجموعة خاصة من الأشياء والعمليات الاجتماعية، لكننا نختار أيضاً الثقافة السياسية، بدلاً من بعض المفاهيم الأخرى، لأنها تمكّننا من استخدام الأطر والمقاربات التصوّرية لِعِلم الأناسة وِعِلم الاجتماع وِعِلم النفس (Almond, 1989, p. 12). يُفيد مفهوم الثقافة السياسية، التوجّهات السياسية بِخُصوص النظام السياسي القائم وشكل الحُكم، والمواقف تُجّاه دور الذات وآرائها. والحديث عن الثقافة السياسية كالحديث عن الثقافة الاقتصادية مثلاً، غير أن اختيار الثقافة السياسية جاء لأهميتها، فهي مفهوم مُركّب تدخل في تركيبته تخصّصات مُهمّة، تُعنى بالدور الإنساني والاجتماعي والفردى، وهي بهذه الكيفية تُولى قيمة مُعتبرة للقيم والثقافة، بما أن العلوم السالفة الذِكر والمعنية بتلك الجوانب لطالما أبانت عن اهتمامها النوعى بمنظومة القيم. بالإضافة إلى أن مفهوم الثقافة السياسية يُتيح فرصة استخدام المقاربات التصوّرية الخاصّة بها، من أجل حُصول فهم أعمق والوصول إلى تفسيرات وتحليلات بشأن التفاعلات والنشاطات الثقافية بين الشعب والنظام السياسى، من طبيعة، أشكال، عوامل ونواتج. ويُشير المفكّر والباحث الفلسطينى "عزمى بشارة"

bishara Azmi (1956م) إلى نقطة مُهمّة بخصوص المؤسسات وعلاقتها بالقيم والأخلاق التي لا تفيد المثل العليا، وهي نفي السببية، كالقول بأن الثقافة هي سبب للمؤسسات، التي تعتبر نتيجة لها، "فالأعراف المتموضعة في المؤسسات لا تعني أنّ الأعراف سبقت المؤسسات تاريخيًا، بل هي نتاج لها" (بشارة، 2020، ص 407)؛ بمعنى، أن الأعراف والقيم الثقافية لا تتأتى كسبب لنشوء المؤسسات، لكونها سابقة عنها تاريخيًا، إنما هي نتيجة لها، فالأعراف والمؤسسات متساوقان ووجودهما مترافق. والثقافة السياسية وفقًا "لإريك رو" **Eric rowe** هي نمط من المعتقدات الفردية والقيم والمواقف العاطفية. وفي منظور "ألموند" **Almond** و"باول" **Powell**، تتكوّن الثقافة السياسية من المواقف والقيم والمهارات السارية في جميع السكان، تلك النزعات والأنماط التي يُمكن العثور عليها في أجزاء مُنفصلة من المجتمع (Aparajita, p. 2). فالشيء المشترك في التعريفان المقدّمان، هو تَقوُّم الثقافة السياسية على مُركّزات القيم والمعتقدات، والفردية منها، والقصد أنّها تَتمّ لآراء الذات والفرد، ويُضيف التعريف الثاني أن هذه المعتقدات والمواقف موجودة لدى جميع الساكنة المجتمعية، ونعثر عليها حتى في الأجزاء المنفصلة من المجتمع، فوجودها ضروري، وهي حلقة الوصل بين الشعب والدولة. ويُصنّف التوجّه السياسي إلى ثلاثة أصناف كما اقترح بارسونز **Parsons** وشيلز **Shils**:

- أ. التوجّه المعرفي **Cognitive**: أيّ المعرفة والإيمان بالنظام السياسي وأدواره ومُكوّنات هذه الأدوار ومُدخلاته ومُخرجاته.
- ب. التوجّه الفعّال **Effective**: أو العاطفي، الذي يهتم بالمشاعر بُحْاه النظام السياسي وأدواره وموظفيه وأدائه.

ت. التوجّه التقييمي Evaluative: الأحكام والآراء حول الأهداف السياسية التي تتضمن عادة مزيجًا من معايير القيمة ومعايير المعلومات والمشاريع (Aparajita, p. 2). وهي توجهات تعكس قيمة التوجّه السياسي وتعقيدية وظائفه وأبعاده، فالثقافة السياسية تحمل عدّة ثقافية من الآراء والقيم تُفعل في إطار إبداء الرأي بشأن نظام الحكم والفعل السياسي وكل ما يتعلّق بالساحة السياسية. وعلى خلاف هذه النصوص المؤكدة على أهمية التطرّق إلى العنصر الثقافي لتفسير نظام حكم سياسي، حسب ما يفرضه مفهوم الثقافة السياسية، ينزع عالم الاجتماع والفيلسوف الأمريكي "بارينجتون مور" Barrington moore (1913_2005م)، منزعًا تعارضيًا، مُشيرًا إلى أن سبب نشوء الأنظمة السياسية يكون بناء على طبيعة العلاقة بين الإقطاعيين والمزارعين وليس على مُكوّن الثقافة، أو التفسير الثقافي الذي ينتهي بمغالطة دائرية (Moore, 1996) "أو دور، ذلك أن الثقافة السائدة تُنتج النظام السياسي بموجب هذا التفسير، ولكن النظام السياسي يُنتج ثقافته التي تكوّن هيمنته" (بشارة، 2020، ص 415). فالثقافة بنظر "مور" لا تُتخذ كتفسير ومُعالجة لمسارات الأنظمة السياسية، بل ومن خلال دراسة مقارنة في كتابه: "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث" أكّد أن العلاقات بين مُلاك الأراضي والفلاحين هي الفاعلة في بناء النظام السياسي وليس الأعراف والثقافات والقيم. فلا فائدة من الثقافة؛ إذ تُنتج النظام السياسي، لينتج بدوره ثقافته الخاصة التي تُرسّخ سيطرته، بهذا يقع المفسّر بالتفسير الثقافي في مغالطة دائرية. "ولقد تميّزت الدراسات التي تناولت الثقافة السياسية بين مُستويين هما ثقافة النخبة أو ثقافة الحكام أو الثقافة الرسمية، وثقافة الجماهير أو المحكومين أو الثقافة غير الرسمية، وتتبنّى الدولة ثقافة النخبة التي تجد طريقها إلى الجماهير من خلال وسائل الإعلام والنظام

التعليمي، لذلك فإن الثقافة السياسية الديمقراطية تبرز لدى تبنيها والمبادرة لإشاعة قيمها من قبل النخبة المسيطرة ويتم ذلك تدريجياً" (الغرام، 2014، ص 47). فالنخبة هي مفتاح الوصول إلى الشعب بالنسبة للدولة، وهي الثقافة المنتقاة، وتعتمد النخبة على دور الإعلام والتربية لتصل إلى الجمهور، فالمهمة مركبة تعتمد على عدة جهات، ومنه فثقافة النخبة تتقدم على ثقافة الشعب وهي من تحظى بالاهتمام والتجسيد، ولكن طبعاً هي لا تنفصل عن ثقافة الشعب، فهو محضنهم، ثم إنه يجب أن تتضمن ثقافتهم روح ثقافة الشعب حتى تصل إليه وتؤثر فيه. واعتماد الدولة على ثقافة الحكام أو النخبة، له دلالتين بحسب نية النظام السياسي، فإن كانت حسنة تنشأ الإصلاح والتطور، فإنها ستختار ما صلح من الفئة المثقفة لحمل رسالة الشعب وتحسين أوضاعه، بينما إن كانت سيئة تتبع حطى الفساد فإنها ستنتقي على شاكلتها وتضل طريق الشعب. والنتيجة من كل ما تقدم أن مفهوم الثقافة السياسية يُفيد مجموع الآراء والمواقف والقيم بما يُشكل في تشكيلته الثقافة، وهي الموجه للتفاعل مع الحياة السياسية بعناصرها ووظائفهم. ويُستحضر نقاش الثقافة السياسية بثقل في سياق عصر عولمي، ونمط علاقتي مختلف، ووسائل حديثة والأهم عدة ثقافية وحملات قيمية متميزة، تُجسد علاقة من التأثير والتأثر بالعولمة ووسائل الاتصال الجديدة، التي تُساهم في تشكيلها وتحويرها، وتأسيساً على نوعية هذه العلاقة، يتفكر العقل الفلسفي ويثير إشكالات توصف بالقلقة.

3. التفكير الفلسفي في الإشكالات القليلة لعلاقة الثقافة السياسية والعولمة

تتميز الفلسفة بإثارة الإشكالات وإقامة التفكرات التي تتسم بالقلق والضجة غير هادئة حول عدة موضوعات تراجم بعضها البعض، وهي لا تُعين لنفسها موضوعات معينة حصرية، بل تتناول بالنقاش وتحري العمق كل المطروحات أمامها، والأكثر

تستنطق المسكوت عنه وتُزيل الغطاء عن المتواري ومابعد المطروح، لتجسّد الفعل الاحتراقي والاختراقي، وتُحدّد الحصري في طريقة المعالجة وليس فيم تُعالج، وإن كانت حتى ما تُعالجه له من الفُرادة حينما تُعلن أنها تُفكّر في اللامُفكّر فيه مثلاً. ومن بين الإشكالات القليلة التي تُفكّر فيها العقل الفلسفي ولا يزال، نجد تلك المتمخضة بقوة عن علاقة الثقافة السياسية والعولمة، المرتدة إلى طبيعة اشتغال الفلسفة من جهة وإلى طبيعة العلاقة من جهة ثانية، إشكالات بالعموم وأخرى بالخصوص ترتبط بعناصر مُحدّدة.

1.3 لماذا تقلق الفلسفة من هذه العلاقة؟

يعود القلق الذي تختصّ به الإشكالات المطروحة من طرف العقل الفلسفي في مُساءلته لعلاقة الثقافة السياسية والعولمة، إلى النقاط التالية:

أ. جِدّة الموضوع وراهنيته التي تأبى أن تتحوّل إلى ماضي، فالعولمة نخط حياتي وواقع حيّ، والثقافة السياسية حقل للمناقشة المتواصلة، ومدار للبحث المستمر، وارتباطهما معاً يُشكّل مُناسبة فلسفية لممارسة الأشكلة القليلة.

ب. الأهمية النوعية للثقافة السياسية والعولمة فُرادي وعلاقة، على مُستوى حياة الأفراد والمجتمعات وعلى صعيد عدّة مجالات.

ت. امتداد تأثير العولمة وشموليته لجميع مناطق العالم بمختلف ثقافاتها وثقافتها السياسية وتجاوزها وصراعا معها.

ث. تركيبيّة علاقة الثقافة السياسية والعولمة، وتضمّنها لعديد العناصر كالثقافة، السياسة، الاقتصاد، وسائل الاتصال والحقل التكنولوجي، ممّا يجعل الفلسفة تطرح إشكالات قليلة مُتعلّقة بها.

ج. ارتباط علاقة الثقافة السياسية والعولمة بعالميّ النظر والعمل؛ الأول في تبنيّ المواقف والقيم والثاني في تجسيدها والتعبير عنها بالسلوك.

ح. احتكاكها المباشر بسؤال الهوية، الذي لم يُصبح بعد مُنتهي السّجال، ولن يُصبح بفعل مكانته والتحوّلات المتدافعة التي تمسه.

2.3 إشكالات بالعموم:

تطرح علاقة الثقافة السياسية والعولمة، إشكالات بالعموم لا تختصّ بعناصر مُحدّدة، وإنما تُثار بصفة عامة تراثاً والحديث عنها، تتوزّع في:

أ. إلى أين يتّجه العالم؟ هل إلى ثقافة سياسية مُعوّلة قائمة على التنوّع والاختلاف؟ أم إلى توليد ثقافة سياسية مُضادّة لدى الشعوب غير الغربية ترفض التنازل عن خصوصياتها بتسييح حُدودها ورسم فواصل مانعة؟

يُعالج هذا الإشكال ردود الفعل بُحاه تشكيل العولمة لثقافة سياسية جديدة، تحمّل روحها، وتحدّد مسار العالم المستقبلي، بين أن يكون مُتّجهاً نحو ثقافة سياسية مُعوّلة تتبناها مُختلف الشعوب، وتكون بمثابة السحابة التي تُغطّي جميع مناطق العالم وثقافته، تتميز بكونها تضمّن التنوّعات والكثرة والاختلافات، تحمي الحوار وتصون حق التنافس بعيداً عن الاحتراب والاحتقان، وتُشكّل فضاءً للتعددية الثقافية السياسية، ولا تفرض نموذجاً بعينه؛ بحيث تُقصي كلّ ما هو غريب عنه. وبين أن يختار طريق الصدام والنزاعات الحادّة، التي تُفعّلها الثقافات الخائفة على مصيرها من طُغيان ثقافة سياسية تضبطها العولمة الغربية تمثيلاً ومصالح الذي يُدير حساباتها، ومن خطر التنميط والتجنيس الذي يُفقدّها شخصيتها وخصوصياتها المأصولة، ومن التلاعُبات السياسية العميلة مع الثقافة السياسية المعوّلة. ولكلّ فريق وجهة نظر وجملة من الحجج، تتراوح بين ثنائية الانفتاح والانغلاق، ويُسأل عن نيّة كلّ منهما أيضاً، ولو أن

منطق النوايا مُنْغِلَت من قبضة العقل الحاسمة، بين أن يكون المبرر ضرورة الانفتاح والانخراط للتعايش والمواكبة وبين أن يكون دفعا ناعما للاستغراق وتلاشي للاستقلالية نحو التبعية الجارفة، هذا من جهة الفريق الأول، أما الفريق الثاني، بين أن يخاف حقيقة على ثرائه وما يصنع فرادته، وبين ما تخاف منه المثقفة المزيقة والمتهالكة التي تخشى دخول "الأفكار النقدية العالمية التي من شأنها زعزعة مواقع النخب السياسية والثقافية المهيمنة محليا والمستفيدة من تحجر البنى التقليدية ورفضها لكل أشكال التحديث" (الغني، 2006، ص 298). فهي تخاف على مصالحها وأن تُكتشف مُراوغاتها العميلة مع سلطة الإبقاء على حياة التحريم.

ب. إلى أي مدى تبعث الثقافة السياسية المعولة على الخطر المترصد لتكوّن الذات الفردية والانتماء إلى الهوية الوطنية وتحقيق الاستقرار؟

يتمحور هذا الإشكال حول رصد الخطر الناجم عن الثقافة السياسية المعولة، والذي يُهدّد التكوّن الرصين للذات الفردية بما يجعلها تتمتع بامتلاكات من الاستقلالية والقيم الثقافية السياسية الواعية بما قناعة واستيعاب، العارفة لحقوقها وواجباتها تجاه وطنها، وما تتطلبه المواطنة، وهنا نذكر موقف المفكر المغربي "عبد الإله بلقزيز" **Abd elilah belkaziz**، الذي أشار في كتابه: الجماعة السياسية والمواطنة، أن المواطنة لا يمكن أن تكون سلعة جاهزة أو موضوعا يُستنسخ، إنما تُبنى حجرا حجرا، وتتقدم عملية البناء كلما تقدّم الوعي السياسي للمجتمع والدولة، وتجدّرت في النفوس إرادة ذلك البناء (بلقزيز، 2020، ص 25). فمثل هكذا أمور لا تُستورد ولا تُنقل فترع، بل تُستنبت بوعي وإرادة للبناء والتأسيس، ومنه نفيس ونستجلب الثقافة السياسية التي يُشترط أن تُبنى خطوة خطوة، وليس أن تأتي من قيم العولمة. يُصرّح الكاتب والشاعر السعودي "غازي بن عبد الرحمن القصبي" **Ghazi bin abdul rahman al gosaibi**

(1940 _ 2010م): "إنّ الشرقيين يعجبون بالرواتب المرتفعة في الغرب، والهواتف الجوّالة، وبالطعام والكمبيوترات، ورغم الإعجاب الكبير الذي يُبديه الإنسان الشرقي بالمظاهر المادية الغربية من رواتب مُرتفعة وهواتف جوّالة وبالطعام وأجهزة الكمبيوتر، إلّا أنني لم أعتز -بعد- على شرقي واحد يوّد أن يصبح مجتمعه صورة من المجتمعات الغربية" (القصبي، 2002، ص 20)، الغالب عليها الطابع الاستهلاكي والسلعني، وأفول القيم الأخلاقية لصالح مركزية الحقوق، كلّ شيء يُفسّر بمنطق الحقّ لدرجة أن تم تخفيض مُستوى الواجب كثيرًا، ممّا دفع الشرقي إلى الامتناع عن إبداء الرغبة في أن يُصبح مُجتمعه مثل المجتمعات الغربية، خوفًا من ضياع الهوية وفقدان مقوماتها. في حين نرى أنه خوف غير مشروع، فالهوية اليوم مُطالبَة بالانفتاح والتعارف والتحاور، وليس القوقعة والانعزال من يحفظها بل تماسكها واتّحادها، فهي ليست جوهريّة ثابتة كما هو الشأن بالنسبة للثقافة السياسية، بل مُتحوّلة ومُتطوّرة من دون المساس بروحها والمخصوصية لديها.

ت. كيف تُعرّقل التيارات الإيديولوجية حركة الاهتمام العلمي بالثقافة السياسية وتُدخل الشكّ في علميتها، إذا أخذنا في الحُسابان الطرح: العولمة تُرادف الأمركة، وقد حوّلت الإيديولوجيا إلى فيديولوجيا، بالتالي استمرت بها في صورة جديدة؟ وماهو الحلّ المقترح لإنتاج عرقلة مُعاكِسة من طرف عِلْمية الثقافة السياسية؟

رُغم الالتباس والخلط المتلبّس بمفهوم الإيديولوجيا Ideology والسلبية المرفوقة به دائميًا فور استحضاره، فهي في تحديدها الأصلي: عِلْم الأفكار، ولكلّ إيديولوجيته الخاصّة به، لكن إن تقودها المصالح الشخصية وتُسيّرُها الجهات السياسية القائمة، وتستغلّها الأهواء والرؤى الذاتية الضيّقة لتمرير رسائل مُعيّنة، في هذه الحالة تُصبح الإيديولوجيا خطر وأداة للهيمنة، لتعتزّض طريق الثقافة السياسية، التي وإن ارتبطت بسياقات

تاريخية أمريكية، فإنها خرجت من حقل علمي وتطمح للبقاء فيه. تُعزّل الإيديولوجيا الحركة العلمية للثقافة السياسية وتُحاول إفراغها من العلمية؛ وذلك بأن تُشوّه مسعاها الرئيسي، بكونها مُجرّد وسيلة من عدّة وسائل تُراهن عليها العولمة لبثّ قيم الثقافة الغربية وترسيخ مركزيتها، بالأخص حينما يتقدّم القول: العولمة رفيقة الأمركة، وأن المحضن الأول الذي انبثقت عنه غربياً أمريكياً، وحتى البوادر الأولى التي اشتقت منها كانت أوروبية كالفكر الفرنسي والفكر الألماني، بالتالي فهي غريبة عن المجتمعات غير الغربية في عُمومية الاصطلاح، يُضاف إلى نشر ثقافة زائفة بأن من يعتمد الثقافة السياسية المعوّلة ويدعو إليها ولو بمنظور عقلائي، قد وقع في مزلق العمالة والتخوين، والانسلاخ والتجرّد. "لقد حوّلت العولمة الإيديولوجيا إلى فيديولوجيا Vedeology قائمة على أشرطة سمعية بصرية". (الغني، 2006، ص 247)؛ بمعنى الاستمرار بالعقيدة السابقة وإلباسها ثوب جديد بما يتناسب والعصر وذهنيات التفكير والعمل وأهواء الجماهير ومناطق ضعفهم وقوّتهم، وشروط استيلائهم وتدجينهم. لا يُمكن إنكار جانب ولاء العولمة للأمركة، وأن تقنيات الاتصال والشبكات الرقمية والحضور المكثّف للصورة، خير مثال لتبدّل شكل الهيمنة والانتقال من السيّطرة بالفكرة إلى السيّطرة بمضمون الفكرة المرئي والمسموع، لكن لا يُمكن أن ننح الفرصة للتأويلات الإيديولوجية الهادفة إلى إسقاط ميزة العلمية، والعودة المشدودة إليها في كلّ مرة في كنف المناقشات التي تتناول موضوع الثقافة السياسية بعامة ووصوليتها بالعولمة بخاصّة. أمّا المقترح لدرء سياسية إحلال المنظورات الإيديولوجية، أن تُستنفر الجهود البحثية الجادّة والرصينة في سبيل التطوير من الثقافة السياسية، بالتحديد في العالم العربي، وأنه لا وجود لذريعة عولمتها وأمركتها ومنه تركها ومُغادرة محفلها، فالثقافة

السياسية لها من الأهمية ما يفرض بحثها ودراستها علمياً، فالحلحلة تكمن في تحقيق علميتها بالأدوات المعتمدة والنتائج المتوصل إليها والأهم التجسيد.
ث. ماهي أبرز القيم والأفكار التي تُوقِّرها العولمة حتى يتمكن المواطن من الانخراط بفعالية في نشاطات الحياة السياسية؟

يدور هذا الإشكال حول أهمّ القيم والمواقف والثقافة السياسية التي تُقدِّمها العولمة للمواطن، من أجل الانتماء إلى العالم السياسي، انتماءً نشطاً، كالحق في المشاركة وحرية التعبير، وتقرير المصير ورسم المستقبل، والاحتفاء بالتعددية والكثرة ونبد الأحادية والمركزية، وتشجيع الاختلاف واحتوائه، والتسامح وقبول الآخر، والحماسة والسُرعة والحركة، وتبادل الآراء والأفكار، والاهتمام بثقافة الجماهير والنخبة معاً، بعيداً عن أشكال القمع والاستبداد والانفراد بصنع القرارات السياسية.

ج. كيف السبيل للمحافظة على الشخصية بمقوماتها والانفتاح على العولمة وقيمها في الآن ذاته؟

يُركز هذا الإشكال اهتمامه على كيفية التعامل بمرونة ورشاد؛ بحيث تُحافظ الشخصية، كالعربية الإسلامية مثلاً المنفتحة على قيم العولمة وما تُؤثّر به في تشكيل الثقافة السياسية على مآصولاتها وهي في خضمّ الانفتاح، بخاصة وأن الانكفاء والانعزال مُستحيل في منحنى عالم يحكمه منطق العولمة وثقافتها، ومنه طرح الفيلسوف المغربي "طه عبد الرحمن" (1944م) **Taha abederrahman** بالتأسيس الأخلاقي

للعولمة؛ أيّ التخليق في مُقابل التعقيل المتجسّد في ثلاث سيّطرات:

— "سيّطرة الاقتصاد في مجال التنمية والإخلال بمبدأ التزكية

— سيّطرة التقنية في مجال العلم والإخلال بمبدأ العمل

— سيّطرة الشبكة في مجال الاتّصال والإخلاق بمبدأ التواصل" (الرحمان، 2006، ص 78). فالعولمة بهذه الصيغة، هي توجّه لتعقيل العالم ودمج العلاقات وخلق نمط مادي بحت، يُسيّطر في ثلاث قطاعات هامة، وهي: التنمية، العلم والاتّصال، التي أبان "طه عبد الرحمان" عن المزلق الذي وقعت فيه، بحسبها أخلّت بجوانب التركيبة بالنسبة لمجال التنمية، والعمل بالنسبة لمجال العلم، والتواصل بالنسبة لمجال الاتّصال، وأمام هذا الواقع المفرط في المادية السريعة والمفرّط في القيم، لا يملك المسلمون "على ما يبدو في الأفق القريب، إلّا ما انطوى عليه الإسلام من القيم الأخلاقية والمعاني الروحية لتثبيت وقول كلمتهم في الحضارة المنتظرة" (الرحمان، 2000، ص 146). لتكون قيم الإسلام الأخلاقية ودلالاته الروحية هي سلاح المسلمين لمواجهة هذا المدّ العولمي المنتظر. لكن بنظرنا هذا لا يكفي، بل ينبغي بإصرار العمل على تقوية الجانب العلمي والعقلي والاقتصادي، فالحياة ليست روحية في مطلقيتها وإنما لها جانب مادي يتطلّب مواكبة حركته السريعة المتقدّمة.

3.3 إشكالات بالخصوص:

إضافة إلى الإشكالات العامة، هناك إشكالات خاصّة تتعلّق بعناصر بعينها مترابطة ومُتداخلة، يُسلّط عليها الضوء في إطار علاقة الثقافة السياسية والعولمة، نُبرزها في النقاط التالية:

أ. الفاعل: من يخلق الثقافة السياسية، الشعوب أم العولمة؟ وإلى أيّ مدى تتمتع بالنجوع والإنتاج؟

يُنقش هذا الإشكال هويّة الفاعل والمسؤول عن تكوين الثقافة السياسية، عن نحت قيمها ومضمونها، هل هي الشعوب أم العولمة؟ هل هي نتاج وعي أفراد أم فرض

نموذج عولمي؟ ثم إلى أي مدى هي ناجعة ومؤثرة، سواء ارتبطت بالشعوب أم بالعوالم؟ وغيرها من التساؤلات الخارجة من تحت عباءة إشكال الفاعل والمدبر.
ب. الفعل السياسي: من هو المتحكم والموجه للفعل السياسي؟ أي جهة سوف يخدمها؟

يُعدّ الفعل السياسي الوجه العملي للثقافة السياسية؛ بمعنى تطبيق قيمها ومواقفها، ولذلك يأتي هذا الإشكال لبحث المحرك الذي يُحرك ويُدير الفعل السياسي، من رسم طريق، وتحديد طبيعة، وإملاء أهداف ينبغي تحقيقها، ليكون خادماً في النهاية للذي يُوجهه، وانطلاقاً من معرفة الموجه نتعرف على من يستفيد منه. فإذا كان المتحكم فيه هي الثقافة السياسية الخاصة بال جماهير والنخبة معاً، فإنه سيخدم بشكل محلي؛ أي تلك الفئتين، وإن كان مُتَحَكِّمًا من طرف النخبة فقط، وهي غير موصولة بالشعب، ولا تُريد إلاّ تلبية مطالبها، فإنه سيخدمها، وقد تقوده جهات من خارج الدولة كالعولمة مثلاً، والقصد من ذلك السياسة العولمية والبلاد التي تنتمي إليها، ليكون الفعل السياسي مرهوناً لها في ولاءٍ منه لأجندتها.

ت. المؤسسة: من تخدم؟ كيف يتأثر تنظيمها المادي بالثقافة السياسية المؤثرة فيها؟ في هذا السياق، ما محلّ النظرية الماركسية القائلة بأن البنية التحتية بناءة للبنية الفوقية، وأصلٌ لها؟

لقد أضافت لنا الثقافة السياسية مراجعة هامة للمؤسسات من طبيعة اشتغالها، والعوامل المؤثرة فيها، فهي ليست هياكل مادية فحسب، إنما تتصل بقيم وثقافات ومواقف وآراء، قد تكون من داخل الدولة أو من خارجها. ومنه إشكال من تخدم هذه المؤسسة؟ وطبعاً ستكون الإجابة من جنس الذي يخلق الثقافة السياسية ويتمكن من التأثير بها فيها. ويتبع تنظيمها المادي وتسييرها بصفة عامة مضمون الثقافة

السياسية المهيمنة، كأن تكون مُستبدّة ففسد البيروقراطية المؤسسات، ويخسر الشعب، أو على النقيض تأتي ديمقراطية، فتضمن التوزيع العادل للحقوق والواجبات والتنظيم الجيد. ولا تكتسب النظرية الماركسية في هذا الإطار المشروعية اللازمة وتترنح مكانتها، وهي التي قالت ببناء البنية الفوقية التي تحتوي القيم والثقافة والأفكار على البنية التحتية الاقتصادية، فالمؤسسة وجوانبها المادية والاقتصادية ترتبط بالجانب الفوقي الذي يمثل الثقافة السياسية، مما يبين الأهمية المتكافئة لهما، وقد لا تُجانب الصواب إن قلنا أن البنية الفوقية هي من تُؤسس البنية التحتية، وفعلاً يؤكد لنا ذلك عمل الثقافة السياسية.

ث. العلاقة: ما طبيعة العلاقة بين المواطن والنظام في ظلّ ثقافة سياسية مُعوّلة؟ هل تتخذ الطبيعة الحوارية أم الصدامية؟ وما هو السبيل إن كانت صدامية؟
يعالج هذا الإشكال طبيعة العلاقة وصيغتها بين المواطن والنظام في نطاق ثقافة سياسية مُعوّلة، تتقدم كنموذج لجميع مناطق العالم وشعوبه، فإذا كان النظام السياسي مُتبنياً للثقافة السياسية الصادرة عن العولمة، وهذه الثقافة السياسية تتعارض وما يحمله المواطنون من عدّة ثقافية سياسية، فإنها ستخلق علاقة صدامية وتُحدث هوة جارية بين الشعب والنظام، فتؤفر علاقة حوارية مشروط بالتوافق، وهي التي ستحصل في حالة تبني ثقافة سياسية واحدة بين المواطن ونظامه، وهذا لا ينفي من وجود اختلافات، ولكنها لا تُستثمر لتفجير خلافات حادة. بالإضافة إلى أن الثقافة السياسية ليست ثابتة وجوهرانية، بل هي مُتغيرة تبعاً لتغيرات الحياة وولادة شروط جديدة، مما يفرض الحركة المنسجمة دوماً بين الشعب والنظام وهي تواكب التغيير. وإن كانت العلاقة صدامية لدرجة اضطراب الحياة العامة، فيجب بإصرار تحويلها إلى حوارية، بالبحث عن أسباب الصدام، والكشف عن الأطراف المسؤولة عن هذه

العلاقة، والتي تستغلها لأغراضٍ خاصّة، وتكثيف الجهود باختيار النُخبة المهمومة حقًا بمصالح الشعب، لأجل التوعية ونشر ثقافة النقد البناء وتفعيل المراقبة للنشاط السياسي من ثم المعاقبة بطُرقٍ سَلْمية وديمقراطية لمن ينقض العهد ويُخلّ بالعقد.

ج. المصير: ما مصير الهوية العربية الإسلامية في إطار ثقافة سياسية مُشْكَلة وفق قالب العولمة والاتّصالات الجديدة؟

يهمّ هذا الإشكال بمساءلة مصير الهوية العربية الإسلامية في إطار مدّ عولمي بأدوات اتّصال حديثة، حاميًا لثقافة سياسية، يسعى لبسطها عالميًا من دون استثناء. سيكون المصير رحيماً والمستقبل مُشرق، إذا أقرّنا أن قيم العولمة المعلنة من الاحتفاء بالاختلاف، واحترام الثقافات المغايرة لها، والتأسيس لرحابة عيش إنساني، هي عين ما يدعو إليه الإسلام، الذي يحتوي على العديد من المظاهر المدنية، المتأصّلة فيه كسَبَق، غير أن الممارسات الفاسدة لبعض المسلمين من حُكّام قاهرين ورجال دين مُزَيّفين، لا تنطبق عليهم صِفة مُسلم، هي من تُصوّر النقيض. وفي الجهة المقابلة، وبدليل الواقع الحيّ، نرى أن مبادئ العولمة المقدّمة للجماهير ماهي إلّا شِعارات رنّانة، فالهدف الأول والآخر هو الهيمنة وفرض ثقافة الأمركة، والأخطر إرادة تقليص حجم الثقافات الأخرى في ساحة المنافسة، وتذويبها في ثقافتها، وللأسف هُناك من الحُكّام العرب المسلمين العمالة، من يهدف إلى ذلك ويتعاون معها لإلغاء الحُضور المتفرد وتمزيق هوية الشعوب، التي لن تُحافظ على علاماتها الحُصوصية بالقوقعة والانكماش خلف الحدود، ولكن أيضًا لن تتطوّر وتتجدّد بالانفتاح المنسلخ. وأمام حقيقة العولمة، المنكشِفة بالأفعال وليس بالأقوال، نُعيد التذكير بموقف "طه عبد الرحمان" الذي أكّد على ضرورة العودة الحية للقيم الإيمانية والمعاني الروحية للإسلام، للمُحافظة على الهوية العربية الإسلامية وإثبات وجودها. وتكُنّ أهمّ نقاط قوّة الإسلام في طبيعته العقلانيّة

والواقعية، والقدرة التي يتمتع بها في الاستفادة من الفرص الإيجابية التي تمنحها الظروف، وفي الوقت ذاته امتصاص التحديات السلبية التي تطرأ على الساحة الاجتماعية وتحويلها إلى صقّه، لذا فإن العولمة التي فرضت على العالم منظومة اندماج لا يمكن تفكيكها، تُقدّم للمسلمين الفضاء الواسع للاستفادة من هذه المنظومة أقصى استفادة، فلا وجود لأيّ شيء في الدين الإسلامي كحائل وفق شروط واضحة (الكعبي، 2022، ص 183_184). فالتكامل سمة جوهرية في الإسلام؛ إذ يوازن بين الاهتمام بالقيم الروحية والمعنوية والقيم المادية الواقعية، ويكشف عن قدرة في استثمار الفرص الإيجابية الممنوحة، وتحويل السلب إلى إيجاب وضمّه إلى جانبه، وبهذه الخصائص لن تقدّر العولمة على تفتيت الهوية العربية الإسلامية، مهما بلغت أشدّها، وهي قد نفعت الدين الإسلامي ولم تضره؛ بحيث أتاح له الإمكانية للاستفادة القصوى، ومنه فالثقافة السياسية المعولمة، ورغم انتشارها الواسع، فإنه يمكن مواجهتها بالقيم الإسلامية. غير أن الوصفة المختارة للتحدي، تتطلب عملاً وثباتاً واقعياً، وإنزال تلك القيم إلى الحياة العملية وتجسيد الخصائص، فالعولمة حياة ولذلك يجب تحويل الإسلام إلى حياة. إذن، هذه هي أبرز الإشكالات القلقة العامة والخاصة التي يطرحها العقل الفلسفي تفكّراً في العلاقة بين الثقافة السياسية والعولمة، في إمكانية مفتوحة لتوالد إشكالات أخرى ولتقديم تصوّرات وآراء أخرى حول ما قدّم بشأن الإشكالات التي طُرحت.

4. على سبيل اقتراح الحلول، مفاتيح عقلانية وواقعية

لا يمكن بأيّ حال من الأحوال تهميش الاهتمام البحثي بالثقافة السياسية، من مفهوم ومبادئ وأدوات تفعيل، فهي بمثابة حلقة الوصل بين الأفراد والنظام السياسي، واليوم تُفتتح نافذة نقاش طويل وسجالي حول علاقتها بالعولمة، التي وكما رأينا تطرح

إشكالات قلقة بـحكم عمق العلاقة وتأثيراتها المباشرة. ثم إنّ العالم العربي ورغم الموجات الثورية التي عرفها منذ تقريباً 12 سنة، لم تأتي بالجديد المأمول المتوقّف على ضرورة ربطه بالمعمول، وإن غيّرت بعض الأوضاع، وما الحياة البائسة في سوريا مثلاً إلاّ شاهد عيان على اضطراب النظام السياسي وغياب حقيقي لثقافة سياسية حاضنة. ولأنّ العقلانيّة التي تُفكّر وتقرّر بما يفرضه المنطق بتنظيم واتّساق، وتحتسب جيّداً، وتعي بالحاضر وماذا يُمكن أن يحدث في المستقبل، وحجم الإمكانيات الموجودة، وماذا ينقص؟ وما الذي يستحيل توفيره؟ من دون ارتجال ولا إنصات للأهواء الذاتية وللعواطف الجياشة الميالة إلى التصرف بثنائيات: المحبة والكراهية، والواقعيّة التي تُدرك مُعطيات الواقع والجهات الحاكمة والأخرى الخاضعة، وما يتطلّبه وما ينفع، فإنّهما أفضل المصادر لتحقيق الحلول منهنّما. ويُمكن تحديد بعض المفاتحات الحُلُولية في نقاط تبث على التفصيل أكثر، وهي:

أ. تكوين فرق بحثية علمية مُتخصّصة، من حقول: كالعلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم السياسية، تُختار من كلّ البلدان العربية، بخاصّة تلك التي ركبت موجات الثورات، من أجل اللقاء والمدارسة والمباحثة، وتبادل وجهات النظر وخلاصات التجارب التي عاشتها بلاد كل باحث.

ب. ضرورة الانكباب على ثقافة الجماهير والاهتمام بقيمتها ومواقفها، وهذه مُهمّة النخبة والطبقة المثقّفة، التي تحشى ضمير الأنا المفكّرة في الشعب، فلا وجود لثقافة سياسية ناجعة من دون مُشاركة "ثقافة الجماهير أو التقليل من أهميتها في مرحلة حقّ الاقتراع العام وانتشار وسائل الاتصال والتواصل" (بشارة، 2020، ص 407). فهم طرف محوري لا يُمكن تغييبه أو الاستغناء عنه، وما تُعانيه الحياة السياسية العربية اليوم من ترنّح إلاّ لغياب حقّ الجمهور في إبداء الرأي والإنقاص من أهمية ثقافته.

- ت. التوعية المستنيرة للأفراد بقيمة الثقافة السياسية ودورهم الهام في الحياة السياسية.
- ث. تكثيف الندوات والملتقيات العلمية الوطنية منها والدولية حول موضوعات: الثقافة السياسية، والأخذ بنتائجها عملياً.
- ج. السعي المستمر لبحث الثقافة السياسية في صورتها العربية، والإقرار بحالتها الإيجابية أو السلبية، وما التمويهات والأكاذيب إلاّ تعميق للجراح.
- ح. التعامل بترشيد ورصانة مُتعددة الأبعاد مع علاقة الثقافة السياسية والعولمة، من دون دعاوى للقطيعة ولا للقطيع.
- خ. الاستفادة الحكيمة من مُخرجات العولمة في تشكيل الثقافة السياسية العربية، ودفع مفاسدها بمواجهة عقلانية وواقعية.
- د. العمل لأجل الإقناع بمفتاح الديمقراطية، فلا هي "نظام حُكم مثاليًا، ولا هو نظام طبيعي تصل إليه الدول إذا تُركت تتطور وحدها من دون تدخّل خارجي، على الأقل منذ تعرّضها لعملية التحديث، ولا الديمقراطيون هم قوى الخير في مواجهة قوى الشرّ. والتقدير أن الديمقراطية هي البديل الواقعي الراهن الوحيد من السلطوية (...)" (بشارة، 2020، ص 17). فهو أفضل الأنظمة المطروحة، لمواجهة المدّ السلطوي والمركزيات الأبوية، وضمان الحقوق والواجبات، والأخذ برأي المواطنين بجديّة وتفعيل بشأن الشخص المناسب للحُكم.
- ذ. التأكيد على التفكير العقلاني والواقعي وتركيبية الديمقراطية، فهي "قضية هويّة وطنية وقومية تتضمّن عناصر تربوية وأخلاقية أساسية. وهي أيضًا قضية اقتصادية واجتماعية، وليست قضية وعظ وإرشاد فحسب". (بشارة، 2007، ص 223). فنظام الديمقراطية لا يُستورد جاهزًا، إنّما يُمثّل قضية وهمّ وطني وقومي، تتداخل ضمنه عناصر تربوية وأخلاقية أساسية؛ بمعنى أنه نظام يُغرس ويُعلّم، وقيمي تربوي، وأيضًا اقتصادي

اجتماعي، وبالتالي فهو ليس من قبيل القضايا الإرشادية التي تتحقق بالوعظ والنصح والتوجيه، بل من القضايا الجوهرية التي تُشكّل حياة شعوب ودول بمختلف استحقاقاتها، ولهذا فالديمقراطية تركيبيّة، من حيث عناصرها المتكوّنة، وتتقوم على رؤى عقلانيّة وواقعيّة بالإضافة إلى الوعظ والإرشاد.

خاتمة:

بعد أن يخوض العقل غمار البحث، ويجتهد في إثارة الإشكالات، وتحليل النصوص ونقدها، وتفعيل النقاشات وإقامة الحجج، لا بُد أن يصل إلى مرحلة الختام، ونقطة الاستنتاجات التي يُحوّلها بفتح منه إلى بداية جديدة لدربة بحثية تنتظر. ونؤوّه على الدوام إلى أن الخاتمة هي إنهاء مُؤقّت لعمليّة التحليل والتركيب، فالفكرة لا تُدرك كماها المنفصل منها، بل تسعى إلى اكتمالها عبر الدفع في كلّ مرة بوتيرة البحث نحو التقدّم أكثر. هذا ما ينطبق على بحثنا الذي تكتّف حول موضوع: "الإشكالات القليقة لعلاقة الثقافة السياسية والعولمة"، الذي انطلق بالأساس من فكرة إبراز الإشكالات وتركيز النظر على العناصر التي تشملها في إطار التجاذبات الحاصلة بين الثقافة السياسية والعولمة، وأن وسائل الاتصال وأدوات الرقمنة والتكنولوجيا تؤثر في تشكيل الثقافة السياسية، لنكون أمام توقع يُنذر بحُلُول عصر الثقافة السياسية المعولمة، لي طرح هذا وغيره إشكالات قليقة عامة وخاصّة. ويغدو أن يكون موضوع الثقافة السياسية والعولمة، موضوعاً حيّاً مُستعجلاً ولكن بقراءة ودراسة مُتأنيّة، رصينة بخطوات ثابتة، ولهذا فالיום ينبغي على الشرائح العلميّة من مُختلف التخصصات في العالم العربي، بالتحديد من حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية وحقل العلوم السياسية أن تستنفر جهودها وتعاصد مع بعض، من أجل القيام بدراسات جادة ومثمرة وراشدة، على وعي حقيقي بأزمة الحياة السياسية في الوطن العربي، وأزمة الثقافة

والقيم أيضاً، وفَسَاد الأنظمة وتَعَوُّلها في الطَّمع والَقَمع، وَغَفلة الشُّعوب وقبولها بالمشاركة في اللُّعبة كخَاسِر، دِرَاسات لا تَحْتَبِئ من العولمة والعهد الكوكبي التقني، ولا تَكشِف عن نفسها بإطلاق، بل تَتَحَرَّى دائِماً الاعتدال والعقلانيَّة وما يَطْلُبُه الواقع لأجل الانخراط والتفاعل باستقلالية. ثم إنه يجب علينا أن نتحرَّر من ذلك القيد الذي يُصوِّر لنا الثقافة السياسية على أنها إيديولوجيا غربية في مُنتهاها، بما أن فَضاءها الزمني والمكاني ارتبط بالغرب، والإقبال عليها بعلمية من ناحية المنطلق والنتائج، والاهتمام بالبحوث الاستمولوجية النقدية وتوظيفها في مجال الثقافة السياسية، كأن يكون المجال البحثي "إبستمولوجيا الثقافة السياسية"، وإيلاء كلِّ الأهمية لمسألة الثقافة ومنه الثقافة السياسية، واستحضار الفلسفة بقوة، فهي الروح النقدية والاستشكالية، والالتفاف حول الإشكالات التي تطرحها إزاء علاقة الثقافة السياسية والعولمة، وتفكيكها وبنائها، والأخذ بمُخلصاتها الاستنتاجية، سيراً بهذه الشُّروط نحو تجسيد فعلي لما تضمُّه ماهية الثقافة السياسية.

قائمة المصادر والمراجع:

- كوش، د. (2007). مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية (ط1). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- ليكلرك، ج. (2004). العولمة الثقافية، الحضارات على المحك (ط1). بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة.
- نيدرفين بيترس، ج. (2015). العولمة والثقافة المزيج الكوني، ط1. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- مجدي الجزيري، م. (1999). البنيوية والعولمة في فكر كلود ليفي شتراوس ط1. مصر: دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع.
- Huntington, s. (1996). the clash of civilizations and the remaking of world order. new york: library of congress cataloging – in – publication data.
- الجابري، م. (1997). قضايا في الفكر المعاصر ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الورقة المرجعية الخاصة بمؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية، الدورة التاسعة. (2023). مفهوم الثقافة السياسية والثقافات السياسية في العالم العربي. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- Almond, g, Verba, s. (1989). the civic culture, political attitudes and democracy in five nations. london: library of congress catalog, printed in the united states of america.
- بشارة، ع. (2020). الانتقال الديمقراطي وإشكالياته، دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة ط1. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- Aparajita. topic: political culture. rambagh, bihta: patliputra university, G.J.College, department of political science.
- Moore, b. (1996). social origins of dictatorship and democracy, lord and peasant in the making of the modern world. england, australia: penguin university books.
- الغرام، ج. (2014). الثقافة السياسية في المنطقة العربية. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. (ع1)، ص 46 _ 57.
- عبد الغني، ع. (2006). سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكالات ... من الحداثة إلى العولمة ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بلقرز، ع. (2020). الجماعات السياسية والمواطنة ط1. الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع.
- بن عبد الرحمان القصبي، غ. (2002). العولمة والهوية الوطنية، مقالات ط1. الرياض: مكتبة العبيكات.
- عبد الرحمان، طه. (2006). روح الحداثة، المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية ط1. الدار البيضاء: بيروت. المركز الثقافي العربي.
- عبد الرحمان، طه. (2000). سؤال الأخلاق، مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية ط1. الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي.

- الكعبي، ح. (2022). العولمة المنشأ والمنجز والمآل، سلسلة مصطلحات معاصرة ط1. النجف، العراق: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة.
- بشارة، ع. (2007). في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.